كلمة السيدة حسناء بن سليمان

وزيرة العدل بالنيابة للجمهورية التونسية

خلال الجزء رفيع المستوى للمؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

كيوتو، 8 مارس 2021

معالي السيدة يوكو كاميكاوا، وزيرة العدل لدولة اليابان الصديقة

معالي السيدة غادة والي، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة بفيانا

أصحاب السمو والمعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ونحن على ثقة في نجاحكم في تسيير أشغال هذا الحدث الأممي الهام.

كما يسرني أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر لحسن التنظيم ولكافة التدابير المتخذة من أجل إنجاح مؤتمرنا.

والشكر موصول إلى سعادة السفير تاكيشي هيكيهارا وفريقه لجهودهم وعملهم الدؤوب فيما يتعلق بمشروع إعلان كيوتو.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة وخاصة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي ودعم الجهود الرامية لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية في هذه المجالات.

كما أود أن أضم صوتي إلى ما جاء في كلمتي المجموعة الإفريقية ومجموعة السبع والسبعين زائد الصين، خاصة فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة

sdالإرهاب التي تستوجب مواصلة التعاون والتنسيق وتضافر الجهود الدولية والإقليمية ضمن الأطر الأممية لمحاربة هذه الآفة.

السيدة الرئيسة،

نلتقي اليوم في ظروف استثنائية جراء جائحة كورونا تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى تعزيز جهودنا الدولية ودعم تعاوننا متعدد الأطراف. وفي هذا الإطار وإيمانا منا بأهمية دور المجموعة الدولية من أجل مكافحة هذا الوباء والتصدي لتداعياته فإنه وبمبادرة من سيادة رئيس الجمهورية، تقدمت تونس مع فرنسا بالقرار رقم 2532 الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في غرة جويلية 2020 والذي يعتمد مقاربة جديدة للأمن الدولي تقوم على التآزر والتعاون لمجابهة هذه التحديات.

كما بادرت تونس خلال ترؤسها لاجتماع مفتوح رفيع المستوى لمجلس الأمن باقتراح بيان بخصوص تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة كل مظاهر الإرهاب والتطرف العنيف والخطاب المتطرف ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الآفة.

وهي تستعدّ تطبيقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للمشاركة في آلية الاستعراض من خلال تعيين نقطة اتصال وطنية وتكوين فريق عمل بعد أن أصدرت منذ 2016 القانون الأساسي المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

وتضلّ بلادي حريصة على المضيّ قدما لتنفيذ الالتزامات التي جاءت بها الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، آملة في تكثيف الجهود لتطبيق أنجع لها، بما يضمن استرداد الأموال المكتسبة بصفة غير شرعية.

السيدة الرئيسة،

إعلان كيوتو الذي سيصدر عن هذا المؤتمر يكتسي أهمية كبرى لتدعيم العدالة الجنائية وتطويرها بما يضمن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أؤكد مجددا على ضرورة تضافر الجهود من أجل أمن واستقرار مجتمعاتنا.

نتمنّى النّجاح لأعمال هذا المؤتمر وتحقيق كافّة أهدافه.